

Distr.: General  
22 December 2004  
Arabic  
Original: English



## مشروع قرار

### إن مجلس الأمن

إذ يعيد تأكيد قراريه السابقين ١٢١٦ (١٩٩٨) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٢٣٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وبيان رئيسه المؤرخ ٢ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/41)،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء التطورات الأخيرة التي شهدتها غينيا - بيساو، ولا سيما التمرد العسكري الذي وقع في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وأسفر عن اغتيال الفريق أول فريسيمو كورّيا سيابرا، رئيس الأركان العامة، والعقيد دومينغوس دي بارّوس، الناطق باسم القوات المسلحة، والذي نال من المكاسب التي تحققت منذ تنصيب الحكومة الجديدة بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٤،

وإذ يؤكّد أن تلك التطورات تدل على هشاشة العملية الانتقالية المستمرة والمؤسسات السياسية الوطنية، وإدراكاً منه لما تنطوي عليه تلك التطورات من مخاطر تهدد وصول العملية الانتقالية إلى منتهائها،

وإذ يلاحظ مع القلق أن تكرار القلاقل والاضطرابات يهدد بعرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وقد يضعف ثقة الشركاء الثنائيين والمجتمع الدولي،

وإذ يؤكّد وجوب أن تظل حكومة غينيا - بيساو والسلطات الوطنية ملتزمة بتعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب؛

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام عن غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام (المكتب) في ذلك البلد المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (S/2004/969)، والتوصيات الواردة فيه،

وإذ يؤكّد مجدداً التزامه التام بتعزيز السلام والاستقرار في غينيا - بيساو،

- ١ - يقرر تمديد ولاية المكتب، باعتباره بعثة سياسية خاصة، لمدة عام واحد من تاريخ اتخاذ القرار؛
- ٢ - يقرر أيضا تنقيح ولاية المكتب على النحو التالي:
- (أ) دعم كافة الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي وتوطيد المصالحة الوطنية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان؛
- (ب) دعم جهود جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة الرامية إلى ضمان العودة الكاملة إلى الأوضاع الدستورية الطبيعية وفقا لأحكام الميثاق الانتقالي السياسي المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بعدة طرق من بينها إجراء انتخابات رئاسية حرة يُتوخى فيها الشفافية؛
- (ج) المساعدة على إجراء هذه الانتخابات بالتعاون الوثيق مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين؛
- (د) المساعدة على تعزيز الآليات الوطنية لمنع نشوب الصراعات خلال الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية وفيما بعدها؛
- (هـ) تشجيع ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك إقامة علاقات مستقرة بين المدنيين والعسكريين، واجتذاب الدعم الدولي من أجل هذه الجهود؛
- (و) تشجيع الحكومة على التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛
- (ز) التعاون الوثيق مع المنسق المقيم والفريق القطري التابع للأمم المتحدة من أجل تعبئة المساعدات المالية الدولية لتمكين الحكومة من تلبية احتياجاتها المالية والسوقية المباشرة وتنفيذ استراتيجيتها الوطنية للإعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- (ح) العمل بهمة في إطار استراتيجية شاملة لبناء السلام على دعم جهود منظومة الأمم المتحدة وشركاء غينيا - بيساو الآخرين الرامية إلى تعزيز مؤسسات وهياكل الدولة لتمكينها من المحافظة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وكفالة أداء سلطات الحكومة التنفيذية والتشريعية والقضائية لمهامها دون معوقات في إطار من الاستقلالية؛
- ٣ - يشجع سلطات غينيا - بيساو على تعزيز الحوار السياسي وانتهاج علاقات مدنية/عسكرية بناءة كسبيل للمضي قدما صوب إتمام العملية الانتقالية السياسية في إطار سلمي يشمل إجراء انتخابات رئاسية حسب المتوخى في الميثاق الانتقالي السياسي؛

- ٤ - يهيب بالجمعية الوطنية لغينيا - بيساو، عند تناولها مسألة العفو العام على كل المتورطين في التدخلات العسكرية منذ ١٩٨٠، أن تراعي مبادئ العدل ومكافحة الإفلات من العقاب؛
- ٥ - يحث بقوة الحكومة وكذلك السلطات العسكرية والأطراف المعنية الأخرى على الاتفاق، بأسرع ما يمكن، على خطة وطنية لإصلاح قطاع الأمن، ولا سيما إصلاح المؤسسة العسكرية؛
- ٦ - يدعو الأمين العام إلى إنشاء صندوق للطوارئ يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الجهود المتصلة بتخطيط وتنفيذ عملية إصلاح المؤسسة العسكرية؛
- ٧ - يناشد المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة إلى غينيا - بيساو من أجل تلبية احتياجاتها المباشرة والتصدي لتحدياتها الهيكلية، وذلك بوجه خاص، بتقديم تبرعات إضافية إلى صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ وكذلك إلى الصندوق الجديد الأنف الذكر؛
- ٨ - يشجع إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لضمان التآزر والتكامل؛
- ٩ - يثني على مؤسسات بریتون وودز لجهودها المتواصلة في غينيا - بيساو ويشجعها على مواصلة تقديم مساعدتها؛
- ١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يجري استعراضا للمكتب بغية تكييف قدراته لتلبية احتياجات ولايته المنقحة؛
- ١١ - يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يواصل إطلاع مجلس الأمن بدقة وبانتظام على تطورات الأوضاع في الميدان وعلى سير تنفيذ هذا القرار، ولا سيما الفقرتان ٢ و ٥ أعلاه، ويطلب إلى الأمين العام في هذا الشأن تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛
- ١٢ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.